دستور الاصلاح الاجتماعى :

المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن

بقلم الأستاذ سيد قطب

وظيفة " وزارة الشؤون الاجتماعيـة " كما حددها مرسوم إنشائها هى إيجاد " المجتمع الصالح " ، وهو تعبير مختصر يحمـل وراءه مهمة ضخمة تكاد تبلغ درجة المعجزات الخارقة التى تدخل فى مقدور القوة الخالقة ، وتكاد تعجز عنها قوى البشر ، بالنظر إلى حالة المجتمع المصرى الحاضر ، وما يعتوره من أمراض وعلل ، تؤثر كل واحدة منها فى الأخرى وتتأثر بها ، مما يجعل من الصعب على المصلح الاجتماعى أن يعين نقطة البدء بالإصلاح ؛ ويجعل الاهتداء إلى نقطة البدء مرحلة هامة من مراحل العمل المطلوب .

ومنذ إنشاء هذه الوزارة ، بل من قبل إنشائها أخذ بعض المفكرين والمصلحين يتعمقون عيوب المجتمع المصرى ، ويتتبعون أمراضه واحدا واحدا ، ويحاولون تشـخيص هـذه الأمراض وتجسيم تلك العيوب ، والتخويف من عواقبها ومضاعفاتهـا ؛ وحاول بعضهم أن يجد دواء وأن يصف علاجا لمـا يصوّره من عيوب وأمراض .

وكان هذا كله جهدا مشكورا ، وجزءا من وظيفة الإصلاح الاجتماعى ، ولا سيما حين يضاف اليه بعض المجهودات العملية التى همت بها وزارة الشؤون الاجتماعية كالمراكز الاجتماعية أو همت بها الهيئات الاجتماعية المختلفة فى خارج دوائر الحكومة ، كتجربة جمعية الدراسات الاجتماعية فى المنايل وشطانوف . وتجارب رابطة الاصلاح الاجتماعى فى دار كفالة الطفل ودار كفالة الفتاة ... وتجربة الجمعيـة الزراعية الملكية فى بهتيم ... أو همّ بها أفراد تدفعهم غيرتهم الإنسانيـة إلى مزاولة بعض النشاط الإصـلاحى فى دائرة خاصة أو عامة كتجربة موسيو زربنى فى عزبته ...

ولكننى أخشى أن أقول : إن هذه الجهود تكاد تضيع سدى أو تؤتى ثمرتها ناقصـة لأنها لم تصبح برنامجا مرسوما ولم تحدّد لها أهداف معينة ، ولم تتساوق وتتناسق جميعها نحو هدف واضح يعمل له الجميع ، وتقاس بمقياسه جميع الخطوات والجهود .

ذلك أن تصوير العيوب وتشخيص الأمراض كل منها على حدة واقتراح العلاج الشافى لكل منها لا يكفى لإيجاد المجتمع الصالح ، وقصارى ما يصل اليـه أن يخفف حدة بعض العلل التى تنخر فى هذا المجتمع ؛ وأخشى ما نخشاه أن يكون العلاج الذى يصل اليه المصلحون مجرد مسكن وقتى لعلل مزمنة ، لا تلبث أن تتضخم وتأخذ فى الظهور من جديد .

لا بد إذن من برنامج ، ولا بد كذلك من خطة لتحقيق هذا البرنامج ؛ وهذه وذلك لا يكونان إلا بعد مرحلة أخرى تسبقهما ، وهى تحديد معنى " المجتمع الصالح " الذى نريده ، ووضع تصميمه ، كما يضع المهندس تصميم مشروعه ، وكما يضع الفنان تصميم تمثاله أو لوحته أو قصيدته !

وضع هذا التصميم ليس عملا ثانويا — كما قد يخيل للبعض — فهو فى حاجة الى مجهود ضخم ليس أضخم منه إلا مجهود التنفيذ ؛ وفى حاجة إلى ملاحظة ظروف ومناسبات لاتحصى ، و إلى استجماع إحصاءات ومعلومات ليست بالقليلة ولا الميسورة ؛ وفى حاجة إلى كفايات متنوعة و إلى بصائر نافذة فى مختلف الشؤون .

وعلى سبيل المثال نذكر بعض العوامل التى تتدخل فى وضع هذا التصميم "لمشروع المجتمع الصالح " فليس هو فى حقيقته إلا "مشروعا" ضخما هائلا متشعب النواحى متعدد الجوانب ، "مشروع" بأصدق مافى الكلمة من معنى ، وليس استعمال هذه اللفظة مجازا غير واقع !

إن طاقة البلد المالية ، ووضعه الاقتصادى ، وموقفه السياسى . و إن توزيع الثروة فيه ، وتاريخه الاقتصادى ، وماضيه وحاضره الدينى والعقلى والقانونى . و إن الاتجاهات العالمية فى الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، والتيارات الإنسانية التى يتمخض عنها الحاضر ، والأهداف التى يخطو العالم نحوها من وراء المقدمات الحاضرة ... إن هذا كله بعض ما يحتم الفحص عنه والإمعان فيه ، قبل وضع التصميم النهائى لمشروع المجتمع الصالح فى مصر .

فهذا المشروع — ككل المشروعات — سيحتاج فى تنفيذه إلى مال ، وطاقة البلد المالية هى التى تحدد مدى " التصميم " والزمن الذى ينفذ فيه ، حتى لا يقف المال دون تنفيذه كما وقف فى سبيل عدة مشروعات اجتماعية وصحية وتعليمية تعب واضعوها فى صوغ برامجها فى خلال عشرات السنين الماضية .

يقول مسيو " مرسيل فانسينو " رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى فى مقالة قيمة نشرت ترجمتها بهذه المجلة :

" إن بين إعراب الشارع عن أمنيته و بين تقرير الإجراءات وتنفيذها وتعود اتباعها تقوم العراقيل وتمر الأعوام ، فقد كانت مسألة تزويد البلاد كافة بالمياه الصالحة للشرب أمنية ولاة الأمور من زمن طويل ، فقد سمعنا فى سنة ١٩٣٧ أنه قد قدر لنفقاتها ستة عشر مليونا من الجنيهات توزع بالطبع على عدة سنوات وقيل فى سنة ١٩٣٨ إن هناك ٤٠٠٠ قرية محرومة من هذه المياه ، وتوقعوا أن تصبح هذه القرى كلها فى سنة ١٩٤٢ مزودة بالمياه الصالحة للشرب ولو من الآبار " !

ثم يقول :

" لقد قالوا وكرروا القول : إنه يجب تجفيف المستنقعات والبرك التي هي مصدر العدوى ، وقد أعلن رسميا فى سنة ١٩٣٧ إن هناك ١٠,٠٠٠ فدان يجب تجفيفها وأنه يلزم لهذا العمل أربعة ملايين من الجنيهات ، ثم قرأنا فى تصريح لوزارة الصحة العمومية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ أنه لم يردم من عشرة الآلاف المذكورة إلى ذلك التاريخ سوى ٢٨٠ فدانا " !

ثم يمضى فى تعديد مثل هذه المشروعات التى وضعت ولم يوضع لها الرصيد المالى المطلوب ، فكانت نهايتها كنهاية هذين المشروعين ، ولو شئنا نحن أن نعدد الكثير من أمثالها ما احتجنا إلى أكثر من الرجوع إلى خطب العرش المتوالية من سنة ١٩٢٤ إلى اليوم ، فسنجد فيها عشرات المشروعات التى نفضل أن نسميها " أمنيات " ! وسنجد السبب الرئيسى فى وقفها جميعا هو عدم مراعاة قدرة البلاد المالية .

والوضع الاقتصادى للبلد وموقفه السياسى من أشد المؤثرات فى مقدرته المالية وفى مشروعاته لاستنباط الموارد الجديدة أو تحسين الموارد الحالية ؛ فهما من هذه الناحية فى حاجة إلى الدراسة عند وضع التصميم النهائى لمشروع المجتمع الصالح . ونضرب المثل على تحكم كل من الوضع الاقتصادى والموقف السياسى فى المقدرة المالية بأمرين اثنين :

أولهما أن اعتمادنا على الزراعة وعدم نمو الصناعة نموا كافيا واستخدام معظم الأموال فى العقارات ذو أثر حاسم فى تحديد قدرة البلاد المالية ، كما أن مصاعب الهجرة إلى السودان مثلا وهو شطر البلاد الأعلى ذات أثر قوى فى تحديد هذه المقدرة ؛ وكلا الأمرين يتدخل فيه موقفنا السياسى تدخلا فعالا . وهكذا تتداخل المسائل المالية والاقتصادية والسياسية تداخلا تشتبك فيه الأسباب والمسببات ، ويحسن الفحص بدقة عن دخائله قبل التورط فى الأمنيات الخيالية المحبوبة !

أما دراسة توزيع الثروة بين السكان والعوامل التاريخية والحاضرة التى تؤثر فى هذا التوزيع فهى كذلك أمر واجب قبل وضع التصميم النهائى للمشروع ، فكل إصلاح اجتماعى موقوف على الإصلاح الاقتصادى ، ولا سيما فى بلد كمصر تنشأ أمراضه الاجتماعية كلها من الفقر المدقع الذى يجثم على صدور تسعة ملايين من السكان ، بل صدور اثنى عشر مليونا منهم ، فالطبقة المتوسطة لا تزيد على ثلاثة ملايين والطبقة العليا لا تكاد تبلغ المليون ، والباقون هم من الفقر والعوز بحيث يتعرضون لكل العلل الاجتماعية المزمنة .

وتوزيع الثروة والعوامل التاريخية فى هذا التوزيع ، يتبعها فى مصر توزيع النفوذ وتحديد ما يستطيعه الإصلاح الاجتماعى من التنفيذ ؛ ولا سيما حين يستتبع هذا التنفيذ — وهو مستتبع

حتما — تحميل الطبقات الموسرة بعض التضحيات و إعفاء الطبقات الفقيرة من بعض التكاليف — على مثال ما وقع فعلا فى الميزانية الجديدة، وهى الخطوة الأولى فى هذا الطريق الذى سارت فيه أمم العالم المتحضر إلى نهايته الطويلة — فدراسة هذا التوزيع ضرورية عند وضع البرامج الإصلاحية ، حتى لاتقف قوة المال وقوة النفوذ فى طريق هذه البرامج فى داخل الدوائر الرسمية وخارجها . و إنه لمن المغالطة الفاضحة أن نزعم أن الأثرياء وأصحاب رءوس الأموال سيقفون مكتوفى الأيدى أمام مايمس بعض مصالحهم التى اعتادوا المحافظة عليها إلى أقصى الحدود .

كذلك يؤثر تاريخ البلد الدينى والعقلى والتشريعى فى نوع التصميم الذى يوضع لإصلاحه، فالحاضر وليد الماضى ، والمستقبل جنينهما معا ؛ وكل تصميم للمستقبل لابد من ملاحظة هذه العوامل فيه، إذا أريد له أن ينفذ فى ظل نظام ديمقراطى أساسه الإقناع والاقتناع ، ومراعاة التدرج لا الطفرة التى تتبعها النظم الديكتاتورية فتلقى كثيرا من المقاومة والاصطدام بموروثات الشعوب الدينية والعقلية والتشريعية .

وهذه العوامل تتفاعل فيما بينها ، كما تتفاعل أيضا مع العوامل المالية والاقتصادية والسياسية التى سبق الحديث عنها فتؤثر فيها وتتأثر بها . وعلى سبيل المثال نذكر أن الموروثات الدينية والعقلية والتشريعية هى التى تحدد طرق النشاط الاقتصادى وطرق التنافس العملى ، كما تتدخل تدخلا مباشرا وغير مباشر فى تحديد البرامج التعليمية والثقافية ، وهذه بدورها تعدّل فى تلك الموروثات وتحور فى طرائق النشاط الاقتصادية ؛ وهذه بالتالى تؤثر فى توجيه التشريع والتعليم وتتحكم فى الأوضاع الاجتماعية ... وهكذا ندخل فيما يسمونه الدور والتسلسل حين نحاول تتبع المؤثرات المختلفة وتفاعلها فى المجتمع .

أما دراسة التطورات العالمية والاتجاهات الإنسانية، فلا تقل ضرورة فى وضع "تصميم المجتمع المصرى الصالح" عن دراسة العوامل الداخلية التى سبقت الإشارة اليها ؛ فمصر ملتقى الشرق والغرب ، وطريق العالم منذ أقدم عصور التاريخ لاتستطيع الحياة إلا إذا كانت منسجمة مع التيار الإنسانى كله . والواجب إذن أن تلقى بالها إلى اتجاه هذا التيار فى المستقبل القريب والبعيد من النواحى الاقتصادية والمالية والاجتماعية ؛ ومن الناحية السياسية كذلك لما للسياسة من تأثير فى تلك النواحى جميعا .

والعالم كله يهدف الآن إلى التضامن الاجتماعى ، و إلى العدالة فى توزيع المغانم والمغارم، و إلى تقريب الفوارق بين الطبقات ، و إلى التعادل بين الجهد والجزاء ، وليس بالقليل الدلالة توجه حزب العمال الانجليزى إلى المبادئ الاشتراكية وتوجه النظام الدكتاتورى الألمانى إلى الاشتراكية الوطنية ، وتوجه الاقتصاد الأمريكى إلى البرنامج الذى أعلنه الرئيس روزفلت لمكافحة التضخم والذى يقضى بجباية ضريبة قدرها ٩٩ فى المائة فى بعض الحالات !

فهذه الاتجاهات المتوافقة تقريبا فى بلاد مختلفة الأوضاع والنظم، تعنى أن هناك اتجاها عالميا جديدا لايحسن بمصر أن تبقى ناشزة فيه أو بمعزل عنه .

ويكفى هذا المثال وحده لبيان ما نعنيه بدراسة الاتجاهات الانسانية عند وضع "تصميم المجتمع المصرى" !

* * *

تلك الدراسات جميعها واجبة، وهى عمل ضخم يقتضى عددا من الكفايات المختلفة ، ويتطلب كذلك معلومات وإحصاءات ليست جميعها حاضرة ولا ميسورة، ويستغرق مدى من الزمن لابد من قضائه . ولكن هذا لايمنع من محاولة رسم صورة مجملة للمجتمع الصالح الذى نريده فى مستقبل معقول ؛ بل ربما كان رسم هذه الصورة المجملة مما يساعد على تحديد تلك الدراسات المطلوبة ، وتعيين تلك الإحصاءات اللازمة .

المجتمع الصالح ، هو المجتمع المتوازن . المجتمع الذى لايرتفع فى بعض مكوناته إلى المثل الأعلى ، ويحط فى بعض مكوناته إلى الحضيض الأوهد . المجتمع الذى لايعيش بعضه كأرقى ماوصلت اليه الحضارة البشرية ، ويعيش بعضه الآخر فى عهد الكهوف والغابات . المجتمع الذى لايسير كالجهاز المختل كل جزء منه يتحرك فى اتجاه على هواه !

هو المجتمع المتوازن فى نزعاته واتجاهاته ، المتقارب فى طبقاته وكفاياته ، المتناسق فى أوضاعه وحالاته . ويحسن لتوضيح هـذا الإجمال أن نتناول الوجهات التى يتحقق فيها التوازن والتناسق :

(١) الوجهة الاقتصادية — ويتحقق التوازن فيها حين يكون التفاوت بين الطبقات وبين الأفراد تفاوتا معقولا . وحين توزع التكاليف والأعباء بحسب طاقة كل فرد وبحسب تصاعد ثروته وحين توزع النفقات بحسب تعداد المنتفعين بها لابحسب ثرواتهم ومراكزهم .

ولبيان المقصود من هذه المسائل الثلاث نذكر أولا أن التفاوت بين الثروات الفردية فى مصر تفاوت غير معقول نسبيا ، فدرجة الغنى قد لاتعد شيئا بالقياس إلى مثيلاتها فى أوربا وأمريكا ، ولكن درجة الفقر لا نظير لها فى غير الهند . إذ لايبلغ الفقر فى أمة واحدة من أمم العالم المتحضر ما يبلغه فى مصر من العوز والإملاق والحرمان من أبسط وسائل الحياة

يقول معالى وزير المالية فى بيانه عن السياسة المالية بمجلس النواب فى تصوير هـذا التفاوت الذى يجعل الاستقلال معطلا لاينتج ثمرة، ما دام الاستقلال الاقتصادى أو التوازن الاقتصادى مفقودا بين المصرى والمصرى :

" لست أغلو ياحضرات النواب بل لعلى لا أدنو من الحقيقة إذا ما أكدت أن استقلالنا السياسى لن يتمام له وزن أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى، وأنه ما من سبيل إلى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا، لا حكوميا كما كان حتى الآن !

«أما عن اقتصادنا الحكومى فقد بارك الله للحكومة فى خزائنها فميزانيتها موفورة لا تغيض، واحتياطيها مستفيض وموظفوها جيش عرم ينافس صغارهم كبارهم فى ارتفاع المرتبات، وفى ارتفاع الشكايات، فالكل مهضوم ولا يهضم، مظلوم ولا يظلم، والكل يطلب المزيد، وأن تتفتح له الأبواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد ! !

« كل ما نراه إذن من مظاهر الثراء والترف فى مصر إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى . أما اقتصادنا الشعبى فأين هو ! !

« هل هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها !

« أو هل هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠٪ منه ، والذين يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا ، وكأنهم من دار غير دارنا ، ومن عصر غير عصرنا ، ومن مصر غير مصرنا !

« والحق أنى ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل، ويلبسه العرى وغيره يرفل، ويضنيه العيش القذر ، والمأوى القذر ، والماء القذر ، والمرض القذر ، وغيره يتجمل فيجمل ، حتى لكأن المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل — كلما شهدت هذه المزريات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى فى مصر من مفارقات ، تولانى شعور أشد إيلاما من الحزن والأسى لأنه مقترن بالكثير من الخجل والكثير من الوجل — فقد كنت أسائل نفسى هل حقا قد حققنا لمصر استقلالها ، فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة — وهى تكاد تكون مصر الكاملة — قد استعبدت للارض وأصحاب الأرض — وأى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات !

« وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد وأى اندفاع ، يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ! ...

« وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، إذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها إذن قولة صريحة يا حضرات النواب ، فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ! "

ومثل هذا يقال عن التفاوت بين أصحاب المصانع والعمال ، وعن التفاوت بين كبار الموظفين وصغارهم ، وعن التفاوت بين الأغنياء والفقراء فى كل ركن من أركان الحياة المصرية . فهو تفاوت غير طبيعى ولا معقول . ولسنا نريد أن نهبط بمستوى الأغنياء ولكنا نريد أن نرتفع بمستوى الفقراء ، فاذا اقتضى تحقيق هذا الغرض بعض التضحيات من أصحاب الثروة فتلك حصة مفروضة لا محيص عنها فى تكوين المجتمع الصالح الذى نرضاه .

كيف يمكن إذن تحقيق هذا التوازن فى غير طفرة و بلا عنف أو ضجة ؟ يمكن بوسيلتين غاية فى الاعتدال والبساطة : هما أولا : توزيع التكاليف والأعباء بنظام تصاعدى حسب تصاعد الثروات . وثانيا توزيع النفقات التى تنفقها الحكومة من ميزانيتها حسب عدد المنتفعين بها من السكان .

فأما توزيع التكاليف والأعباء بحسب مقدرة الأفراد، فقد أخذت الحكومة حتى اليوم منه بأولى خطواته حين أعفت فريقا من صغار الملاك من أداء الضريبة وخففت عن فريق آخر بعض ما يؤديه ، وحين أعفت كذلك بعض إيرادات الدخل من ضريبة التعفة ولكن هذه الخطوة لا تتجاوز أن تكون " الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية " كما وصفها بحق بيان وزير المالية .

بل لقد كان معالى وزير المالية متسامحا. فما هى إلا "الألف" فقط من هذا القاموس، أما " الباء " فهى تصاعد نسبة الضريبة كلما تصاعدت قيمة الثروة . وأما مابعد " الباء " فهو الضرائب الإضافية التى بلغت فى إنجلترا تسعة عشر شلنا ونصف الشلن فى الجنيه على بعض فئات الدخل، و بلغت فى مشروع الرئيس روزفلت لمقاومة التضخم تسعة وتسعين فى المائة من الأرباح الاستثنائية إذا تجاوزت نسبتها ٦ فى المائة ! وأما مابعد ذلك فهو الاشتراكية !

والضرائب التصاعدية هى الوسيلة المعقولة الطبيعية للتخفيف الجزئى عن الفقراء وتحميل الأثرياء بعض ما تفرضه عليهم مقدرتهم على الأداء ؛ وهى كذلك الوسيلة المعقولة الطبيعية لتعويض الخزانة العامة عما تخسره من إعفاء الثروات الصغيرة من الضريبة، ولتحقيق المرونة فى الميزانية حتى تستطيع مواجهة الظروف والطوارئ، وعلى الأخص فى أيام الاضطرابات الاستثنائية . أما الضرائب الإضافية — فى حدود مناسبة لحالة كل بلد — فهى الوسيلة المضمونة لمكافحة التضخم ومقاومة الغلاء من ناحية؛ ولتمكين الدولة من الإنفاق على الإصلاح الاجتماعى والمرافق الاستثنائية من ناحية ثانية ، ولتقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق التوازن الاقتصادى من ناحية ثالثة .

ويساعد فى تحقيق الغرض الأخير أن يحاول واضعو الميزانية بالتدريج ، تعديل أبواب الصرف بحيث يكون نصيب المنتفعين بها متمشيا مع عددهم لا مع مقدار ثروتهم أو مبلغ نفوذهم ؛ بمعنى أن ترفع الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية التى تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة المعارف إلى خمسة أمثالها على الأقل ؛ وأن ترفع نسبة الاعتمادات المخصصة للدرجات التاسعة إلى الخامسة فى الكادر على حساب الاعتمادات المخصصة للدرجات الرابعة إلى الأولى فى الوظائف الحكومية ... وهكذا . حتى يتحقق التوازن الاقتصادى ، على مدى السنوات .

وهنا يجب أن نحسب حساب الواقع ولا نتعامى عنه ؛ وهو أن توزيع الثروة حسب توزيع الثروة يجعل الأمر فى تحقيق هذا التوازن الذى نطلبه موكولا إلى من يؤذيهم تحقيقه . وهذه حقيقة يجب أن ينتبه إليها من يضعون تصميم مشروع المجتمع الصالح .

*
* *

(ب) الوجهة العقلية — ويتحقق التوازن فيها حين لا تتفاوت درجات المعرفة هذا التفاوت المطلق ، بين العلم الراقى والجهل المطبق . وحين لا تقع الجفوة المتباعدة بين الجمود الذى لا يتحرك والتهور الذى لا يتماسك .

ففى مصر ملايين لا يزالون فى درجة من الأمية سحيقة — والأمية درجات ! — فقد يكون الرجل الأمى متنورا بعض الشىء ، وقد تكون له مشاركة فى الاتجاهات العامة . ولكن الأمية فى مصر جهل مطبق وانحسار عن المجتمع وانزواء عن الهموم العامة ، ومنشأ ذلك أنها أميـة اقتصادية كذلك ، منشؤها الفقر المدقع والحرمان الشنيع . ومن هنا يجد التعليم الالزامى العقبات فى طريقه ، لأن الحاجة إلى اللقمة تجعل مجهود الصبى جدى وألزم لأبيه من التعليم الذى يناله . ومجهود هذا الصبى لا يتجاوز بحال جنيها ونصف الجنيه فى العـام ، فلو رفع دخل كل عائل فقير بما يساوى هـذا المقدار لساعد هذا بعض المساعدة على نشر التعليم فى القرية . ونقول بعض المساعدة لأن هناك موروثات تاريخية تجعل الفروبين ينأون بأنفسهم وأولادهم عن كل نظام حكومى ولو كان فيه صالحهم . وأقرب هذه الموروثات سياسة السادة والعبيد ، التى شعر فيها الفلاح أنه مطية مسخرة لأغراض السادة ، وأن كل ما يوضع من نظم ومشروعات إنمـا هو وسيلة لابتزازه فى مصلحة الأسياد ! أو فقدان الثقة بين الحاكمين والمحكومين ، هذه الثقة التى تحتاج فى تكوينها وتنميتها إلى أجيال فى ظل حـكم صالح ينزع الأفكار القديمة السوداء التى كانت حقا فى زمانها !

وهكذا نرى تشابك العوامل وتفاعلها كلما لمسنا مشكلة من مشاكلنا الاجتماعية ، وأكثر هذه العوامل تأثيرا هو العامل الاقتصادى بلا شك ، ولكن العوامل العقلية والنفسية بارزة كذلك ، وهذه يمكن تعديلها بالتعليم فهل التعليم الإلزامى الحاضر كفيل بتعديلها !

نحن لا نثق كثيرا فى تحقق ذلك ، وأقل مراتب التعليم المرجوة الأثر هى مرتبة التعليم الابتدائى — مع حذف اللغة الأجنبية — حتى يصبح ميسورا للجميع . ولهـذا نحن نطلب لوزارة المعارف خمسة أمثال ميزانيتهـا ؛ ومن الواجب أن تصل إلى هـذا الحد فى تدرج معقول يحسب حسابه فى تصميم المجتمع الصالح ؛ فإن لم تستطع الميزانية العادية أن تحمل ذلك — وهى لن تستطيع — فالضرائب الإضافية المعقولة كفيلة بتحقيقه على مدى السنين .

وأمر آخر لا بد منه فى تحقيق التوازن العقلى ، وهو ألا تضطرب العقليات التعليمية بين الجمود الميت والتهور المتهالك ، ولا تتوه بين العقليات المتعددة المتنافرة التى تخرجها أنواع التعليم

المختلفة فى مصر ، والتى يصفها الدكتور طه حسين بك أحسن وصف فى كتابه " مستقبل الثقافة " بين صفحة ٧١ وصفحة ٩٣ ، وهو ما لا أستطيع هنا تلخيصه فيحسن أن يرجع إليه فى موضعه من أراد .

ولسنا نشير بطبيعة الحال بتوحيد مصادر الثقافة ولا بتوحيد نظم التعليم ، ولكننا نشير بما أشار به صاحب كتاب "مستقبل الثقافة"، وهو أن يكون للدولة الإشراف على مرحلة خاصة من مراحل التعليم فى جميع المعاهد هى مرحلة التعليم الثانوى ، وأن يكون هناك قسط موحد من الثقافة يشترك فيه الجميع سواء تعلموا فى المعاهد المدنية أو الدينية ، وسواء ضمتهم المدارس المصرية أو المدارس الأجنبية . والدولة شارعة فى تحقيق هذا الذى أشار به الدكتور ، فلعلها أن تصل فيه إلى نهايته ، وألا تلق بالها إلى الاعتراضات المختلفة من كل فريق .

* * *

(ج) الوجهة التشريعية — ويتحقق التوازن فيها حين لا تعيش أوضاع القرون الأولى مع أرقى القوانين الحديثة فى عصر واحد ومكان واحد ونظام حكومى واحد . فقد كانت قوانين السخرة والعونة تعيش الى سنة ١٩٣٦ مع الدستور المصرى المستق من أرقى دساتير العالم ومع النظام الديمقراطى فى أحدث طراز ! وقد أزيلت هذه المفارقة ولكن مفارقة أخرى لا تزال تعيش الى هذا اليوم ، وهى الاعتماد على نظام العمد والمشايخ فى القرى ونظام مشايخ الحارات والأقسام فى المدن .

وكل من عاش فى القرية المصرية بعض الوقت يرثى للعناء الذى يتحمله المشرع المصرى فى صياغة القوانين حتى تخرج وافية بالأغراض التشريعية ، ويرثى للجهد الذى تتحمله اللجان فى الحكومة وفى البرلمان ؛ فى حين أن العمد والمشايخ وهم حكام القرية يطبقون — فى الغالب — نظما أخرى لا علاقة بينها وبين التشريعات التى أنفق فيها كل هذا العناء نظما عرفية قريبة من نظم العرب فى الصحراء ، أما التشريعات الحديثة الراقية فلا تطبق إلا حين يلجأ القرويون الى المحاكم فى نزاعات قضائية ، بعد أن تفشل الوسائل العرفية فى تسوية النزاع .

ويحار الإنسان فى مواجهة هذه المشكلة ، إذ يحار فى الحكم بأى النظامين أصلح للتطبيق فى حالة الريف الراهنة ، وما يخيم على صدره من الجهل والفقر . ولكن الذى لا شك فيه أن الريف المصرى فى حاجة لأن يرتفع كثيرا حتى يصل الى مرتبة التشريعات التى تسن للمملكة ، وأن نظام العمد والمشايخ فى صورته الحاضرة قد يكون أقرب إلى عقلية الريف وأنسب ، ولكنه فى الوقت ذاته يساعد على استبقاء حالة التخلف الواقعة ويؤخر موعد النهوض الفكرى والاجتماعى ، ويملى لعهود الإقطاع والاستبداد فترة من الزمان .

أما نظام مشايخ الحارات والأقسام فى العواصم فهو الذى لايجد له ما يبرره بأى وجه، وما أسهل الاستغناء عنه وعن مساوئه المعروفة لو استخدم نظام البطاقات الشخصية على شرط تخفيض رسومها إلى الحد الذى يستطيعه أفقر الفقراء .

وليس هذا النظام أو ذاك إلا مثلا من أمثلة المفارقات الكثيرة وعدم التوازن فى النظم والتشريعات وذلك ثمرة من ثمار الترقيع فى التشريع . ذلك الترقيع الذى شكا منه وزير المالية فى خطابه بالقياس إلى القانون المالى ووعد بالعمل على تجديد الثوب كله !

* * *

(د) الوجهة الاجتماعية — ويتحقق التوازن فيها على وجه العموم حين يتحقق التوازن الاقتصادى والعقلى والتشريعى إلا أن جانبا آخر من جوانبها فى حاجة إلى كلام مستقل . ذلك أننا فى أوضاعنا الاجتماعية وتقاليدنا العامة نكاد نكون شعوبا مختلفة لا شعبا واحدا ، ولولا قوة البيئة المصرية وجاذبية الأرض لتفرقنا أمما لا يربط بينها رابط من المظاهر ولا التقاليد .

وقد كتبت مرة فى هذه المجلة تحت عنوان "جيل حائر" مقالا فى بيان ذلك التفاوت أقتبس منه هذه الفقرات :

"ليس بين الفتاة التى تدفع حياتها ثمنا لنظرة تلقيها من النافذة على الطريق العام فى القرية . وبين الفتاة التى تخاصر شابا وتراقصه وهما مخمورات على مرأى من الوالد والزوج فى المدينة... ليس بين هاتين الفتاتين إلا بضعة أميال من المكان ، وبضع ساعات من الزمان ! !

" وليس بين البيت الذى تدار مطابخه وحماماته ومكاويه وسائر مرافقه بالبخار أو الكهرباء، ويتلقى سكانه "مودات" أزيائهم من أوربا وأمريكا، وتدور أحاديثهم بلغة أجنبية لاتخالها اللغة القومية إلا نظرا أو تنازلا . وبين البيت الساذج المبنى من القصب والطين والصفيح القديم والأوانى المحطمة ، والذى لاتزيد محتوياته على عدد من القدور وشىء من الأسمال وزهيد المتاع ... ثم بين الحى الذى يقع فيه الأول والمباءة التى يقع فيها الثانى ... ليس بين هذين الحيين وذانك البيتين إلا بضعة أمتار من المكان وبضع دقائق من الزمان " ... الخ .

ودع عنك الفوارق بين الأزياء ، والفوارق بين العادات ، والفوارق بين اللهجات، فهى كلها فروع من التفاوت الاجتماعى . منشؤها التفاوت الاقتصادى والتفاوت العقلى، ومنشؤها وراثات تاريخية لم تكن تصبر على الزمان لو لم تجد سندا من الفقر والجهل والإهمال .

ومن الواجب عند وضع تصميم المجتمع الصالح أن تنال الأسرة وتشريعاتها والطفولة ومشاكلها والأمومة وواجباتها أكبر قسط من العناية ، فالواقع أننا لم نحدد إلى اليوم صورة الأسرة التى نريدها ، بل لم نحدد صورة الفرد التى نبتغيها ، وهى نواة المجتمع الذى نهم بإنشائه .

* * *

هذه صورة مجملة سريعة للمجتمع المتوازن الذى نريد تحقيقه وتبرئته من مظاهر التفاوت ومظاهر الاختلال ؛ أما تفصيل هذه الصورة ، وأما البحث فى وسائل تنفيذها ، فتلك وظيفة الهيئة العليا التى يجب أن تنظر فى " تصميم المجتمع الصالح " .

وهذا البيان يبين نوع الكفايات التى يجب أن تضمها هذه الهيئة ، ونوع المعلومات والاحصائيات التى يجب أن تحصل عليها ، حتى تستطيع أن تضع هـذا التصميم فى حدود دقيقة ، وأن تدعه للدولة تنفذه ، كل وزارة فى حدود اختصاصها .

ولنسم هـذا التصميم " مشروع السنوات الخمس " أو "مشروع السنوات الخمسين" فعـدد السنوات لايهم مادام التصميم سليما ، وما دامت العوامل المختلفة قد روعيت عند وضعه ، والظروف المحيطة قد لوحظت بقدر الإمكان .

أما ترك الإصلاح الاجتماعى للصادفات والمفاجآت فهو تبذير فى الجهد وتبذير فى المـال وتبذير فى الآمال .

سيد قطب